مصادر معلومات الدبلوماسي

د. حسن صعب
عميد سابق لكلية الإعلام والتوثيق
في الجامعة اللبنانية

الدبلوماسي هو رسول تواصل وتفاهم وتفاوض وتقارب بين بلده والبلد الذي يمثله فيه. وينطبق هذا الوصف على جميع أعضاء البعثة الدبلوماسية من رئيسها إلى أصغر موظف فيها. وهذه هي حقيقة عمل كل منهم، كما يمكن أن نراها اليوم أنصع مما كانت عليه في أي وقت آخر. ولا شأن للأوصاف الأخرى التي تطلق في بعض الأحيان على الدبلوماسي، كنعته بأنه جاسوس شرعي لبلده، أو بأنه وسيط مخادعة ومراوغة بين البلدين. ففي مثل هذه الأوصاف مسخ للرسالة الدبلوماسية، وتشويه للمقاصد النبيلة التي جعلت منها قاعدة من قواعد التعامل الدولي، ومؤسسة من مؤسسات القانون الدولي.

والرسالة الدبلوماسية بمفهومها الحقيقي هذا ألزم اليوم للتعاون الدولي مما كانت عليه في أي وقت آخر. فما دامت الدول تتعامل كوحدات سيدة ومستقلة، فإن تبادل الدبلوماسيين بينها هو ضرورة وطنية بقدر ما هو ضرورة دولية. ومهما بهرتنا معجزة المواصلات الحديثة، وراعنا ما تؤدي إليه من تخاطب مباشر بين رؤساء الدول ورؤساء حكوماتها ووزراء خارجيتها ومختلف القادة فيها، فإن كل هذا لا يغني عن التخاطب المطرد والمنتظم والهادئ والصامت، الذي يؤمنه الممثلون الدبلوماسيون بين بلد وآخر. والتطور التواصلي الحديث، الذي يوهمنا بإمكان الاستغناء عن هذا النوع من التخاطب الدبلوماسي، كثيراً ما يكون ضرره أشد من نفعه.

و«التواصل» و«التفاهم» و«التفاوض» و«التقارب» بين البلدين هي الأبعاد الأربعة الرئيسية لمهمة الدبلوماسي التمثيلية. ولا يمكن أن تبحث مصادر معلومات الدبلوماسي إلا في سياق هذه الأبعاد الأربعة. لأن الأهم من استقصاء المعلومات وتقميشها وعي الغاية من الحصول

عليها. والأهم من تجميعها تقييمها ومعرفة كيفية الاستفادة منها. ولا يتحقق كل ذلك إلا إذا وضعت عملية استقصاء المعلومات في النطاق الكامل للمهمة الدبلوماسية.

ويبدو لأول وهلة، أننا نتجاوز بمهمة الدبلوماسي حدها التقليدي أو القانوني المألوف، حين نتوقع منه إيجاد «التفاهم» و«التقارب» بين البلدين بالإضافة إلى «التواصل» و«التفاوض». ولكننا في الواقع ننظر إليها نظرة الذين رفضوا عبر التاريخ أن يروا في الدبلوماسي «ساعي بريد» بين حكومتين. وكان ابن الفراء الذي أصدر في القرن الحادي عشر «كتاب رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة» بين أوائل الذين تنبهوا للفرق بين الحالين، فقال في التمييز بين حامل البريد والرسول: «الكتاب يد والرسول لسان... الكتاب مقصور على معناه الذي يتضمنه لا يتعداه إلى غيره، وللرسول أن يتصرف في أنحاء الحجة، ويتأتى لنظم الإلفة، ويحرص على درك البغية، ويجتهد في نجح الطلبة، اجتهاد من يرى أن في تمام الأمر على يده، وانتظامه بسعيه وسفارته، دليلاً على موقعه، وتيمناً بطائره. وربما حكم الرسول في الأمور وخير في التدبير، على حسب ما توجبه المشاهدة ويستصاب في البدء والعاقبة(١)». وأجمل ما في هذا التمييز الإشارة إلى التأتي أو التهيّوء «لنظم الألفة» بين المرسِل والمرسَل إليه. فإذا فهمت مهمة السفير على هذا النحو في القرن الحادي عشر، فإننا أولى بأن يكون لنا مثل هذا التصور لها في العهد الذري، الذي لا تواجه فيه الدول الاختيار بين التقاطع والتواصل، أو التعادي والتصادق، أو التحارب والتسالم، بل بين التعايش السلمي أو التفاني النووي. ويتناول السفير الإيطالي «بيترو كوياروني» هذا المعنى لمهمة الدبلوماسي في محاضرة ألقاها في حلقة تدريب الدبلوماسيين التي عقدت في آب عام ١٩٥٧ في كليشم في النمسا، فيقول: «إن غاية الدبلوماسية هي توطيد السلام، أو إعادة السلام فيما لو نشبت الحرب، فالحرب ليست دبلوماسية... والدبلوماسي الذي يعمل للحرب لم يعد اليوم دبلوماسياً»(٢).

ولا يتعارض واجب العمل للتعاون الدولي والسلام مع واجب الدبلوماسي المشروع في الدفاع عن مصالح دولته، لأن لجميع دول العالم اليوم مصلحة مشتركة في التعاون والسلام. والمفكرون الذين يتوقفون عند واجب الدبلوماسي تجاه وطنه، لا يغفلون عن واجبه الدولي، ومنهم «فوديريه» الذي يقول: «إن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة والوطن لدى الحكومات والبلاد الأجنبية، والسهر على رعاية مصالح الوطن وكرامته في الخارج...». ولكنه ما يلبث ان

يضيف لذلك بأنها «... فن إدارة الشؤون الدولية، وقيادة المفاوضات السياسية أو تتبعها وفقا للتعليمات المتلقاة »(٣). وفن إدارة الشؤون الدولية في العهد الذري وفي ظل الأمم المتحدة هو قبل كل شيء فن اصطناعها في خدمة السلام، وفن تسييرها بوحي مبادئ العدالة الدولية، وقواعد القانون الدولي. ويشير «جيني» الى هذا في تعليقه على تعريف «فوديريه» للدبلوماسية، فيشترط لقبول التعريف أن يعطى له مضمون إيجابي حقوقي، ويقول، «إن الدور الذي يعود لدبلوماسية المستقبل هو أن تكون لأقصى حد ممكن أداة الحق في وقائع الحياة الدولية، وأن تسعى لتصيير القواعد القانونية أسساً للتعاطي بين الشعوب... وأن تهتدي بالقانون الوضعي، وإذا تعذر ذلك، اتخاذ القانون الطبيعي بأنبل ما فيه مرشداً أعلى للعمل الدبلوماسي...». وبذلك يوفق الدبلوماسي بقدر المستطاع «... بين ما هو سياسي وما هو قانوني... ويبذل ما في وسعه لإيلاج فكرة العدالة في الدماغ المتموج لأولئك الناس الذين يهدرون كل شيء في سبيل الغوغاء...»(٤). ويؤكد المؤرخ الدبلوماسي «هارولد نيكلن» على المعنى نفسه في المقدمة التي وضعها لكتاب «شارل ثاير» عن الدبلوماسي، فيقول: «.. إن مهمة الدبلوماسيين هي الحفاظ على السلام. والدبلوماسي المحترف، مهما كانت جنسيته: مقتنع بأن هذه المهمة هي واجبه الرئيسي... وهو يدرك تبعاً لذلك، أن مصلحة العالم، تتقدم مصالح بلاده الآنية، ولهذا فإن النصيحة التي يقدمها إلى حكومته، تتكيف وفقاً لهذا الرأي أو المثل الأعلى»(٥).

فإذا أدركنا مهمة الدبلوماسي بل رسالته على وجهها الحقيقي هذا، أصبح لمعلوماته ولمصادر هذه المعلومات أهمية فائقة. لأن المعلومات المتوفرة هي التي تسير عمله وعمل حكومته في الحقل الدولي. وإذا اعتمدنا في السلوك الدبلوماسي معادلة نفسية عضوية «كالمحرض والاستجابة»، أمكننا أن نقول بدون مبالغة بأن البادرة الدبلوماسية هي غالباً استجابة لمحرض إعلامي أي لنبأ حول حدث ما أو وضع ما. ولذلك تتوقف صحة البادرة على صحة النبأ. وإذا كانت مصادر استعلام الحكومات هي اليوم أوسع وأكثر تعدداً مما كانت عليه في أي وقت آخر، إلا أن للمعلومات التي تتلقاها الحكومة من ممثلها لدى دولة ما حرمة خاصة لا تتوفر لأي نوع آخر من المعلومات. ولذلك لا يصح القول بأن الفيض الدافق من المعلومات غير الدبلوماسية يغني عن المعلومات الدبلوماسية، ويقضي على وظيفة الدبلوماسي الاستعلامية والإعلامية.

وليست وظيفة الدبلوماسي الاستعلامية والإعلامية هي وظيفة الجاسوس الشرعي لبلده أو

لرئيس دولته. فالدبلوماسية شيء والجاسوسية شيء آخر. وقد يشغل بعض الدبلوماسيين الوظيفتين معاً. وقد أشارت النيويورك تيمس في التحقيق الذي نشرته أخيراً عن «الوكالة المركزية للاستعلامات»، إلى أن بعض الموظفين الدبلوماسيين أو الفنيين في البعثات الأميركية في الخارج هم في الحقيقة من موظفي الوكالة، الذين يتغلغون بالحصانة الدبلوماسية(٦). ولكن هذه الازدواجية تشوه عمل الدبلوماسي وتسيء إليه. ويكفي أن تكتشف هوية الدبلوماسي الحقيقية، ليزول مبرر وجوده في البلد الذي يكون فيه، ولينشر وجوده ضباباً من الريبة على جميع أعمال البعثة الدبلوماسية. ولعل من الأسباب التي عاقت حتى الآن قيام علاقات خارجية قويمة بين الدول العربية والدول الأجنبية الاعتقاد الشائع بيننا، بأن جميع الدبلوماسيين الأجانب هم جواسيس لبلادهم، بالمدلول الاصطلاحي القبيح للكلمة.

ومصدر هذا الاعتقاد عندنا هو ما عانيناه من الدبلوماسيين والقناصل في العهد العثماني، وما اعترى تجاربنا الدبلوماسية المبكرة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها من خيبة ومرارة. وأما في أوروبا، فإن مرد الالتباس بين الدبلوماسي والجاسوس إلى المعايير الخلقية المتدنية التي سادت الدبلوماسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبين «نيكلسن»، بأن تصرفات الدبلوماسيين في هذين القرنين دفعت الدبلوماسية بطابعها الذميم، وحملت الذين جاؤوا من بعدهم أوزار الذين سبقوهم. وأشهر ما في هذه الأوزار أنهم «رشوا الندماء، وأشعلوا الفتن ومولوها، وشجعوا الأحزاب المعارضة، وتدخلوا بأخطر الوسائل في الشؤون الخاصة بالبلاد التي اعتمدوا فيها، وكذبوا وتجسسوا وسرقوا... فاشتهر في تلك الأحوال السفير الذي يعتبر نفسه جاسوساً شريفاً..»(٧).

إن الدبلوماسي هو عين حكومته وبصرها في البلاد التي يمثلها فيها، ولكنه عين الحكمة السياسية، لا عين الجاسوسية الاختلاسية، وهو عين الصدق والأمانة، لا عين الكذب والمخاتلة. ويقول ابن الفراء في هذا، إن «رأس المملكة صحة فكرة الملك، ورأس الملك صحة لهجة الرسول. إذ كان الرسول عن لسان الملك ينطق، وإلى أذنه يؤدي...»(٨). «وصحة لهجة الرسول» هي المعيار الأول لكل ما يمكن أن يتزود به الدبلوماسي أو ما يمكن أن يزود به حكومته من معلومات. فإذا عرف «بصحة اللهجة» أو بالحكمة والصدق والأمانة بلغ من المعلومات ما لا يمكن أن يبلغه سواه، وأخذت معلوماته بعين الاعتبار من قبل المسؤولين في حكومته. وأما إذا

عرف بالترسل أو التبذل أو الكذب، أوصدت في وجهه أبواب الاستعلام، وأضحت معلوماته إلى حكومته هملاً لا يكترث أحد لها.

إن على الدبلوماسي في نظر «دوبوي» أن «يلاحظ» «ويحمي» و«يفاوض». وعليه أن يضع ملاحظته «... فوق المصالح الخاصة، وفوق مصالح الأحزاب، وأن يرصد كل ما يمس مصالح الدول في علاقاتها المتبادلة... وهي مهمة واسعة وشاقة. وهي صعبة الى حد تفرض على الدبلوماسية أن تحترس لئلا تتيه في الملتويات والمسارب التي تضلها عن الطرق العظيمة، وتعميها عن الذرى التي تستطيع أن تحيط منها بكل شيء وأن تنسق كل شيء...»(٩). وهذا الإطلال من ذروة العقل على أمواج المعلومات، وهذا التنسيق لها بنور البصيرة والخبرة هو الذي يميز عمل الدبلوماسي الإعلامي من عمل أي مخبر آخر. وليس المطلوب منه أن ينقل الخبر فحسب، فيكون شأنه شأن الراوية، بل ان يقدم رأيه في الخبر المروي، وأن يوجه حكومته نحو الموقف الذي يحسن بها أن تتخذه على ضوء الخبر الذي يرويه.

ويعني هذا أنه لا ينشد الخبر لذاته ولا ينشده كالجاسوس ليهتك سراً ما، ولا يسعى وراءه كالصحافي ليحدث به دوياً ما، بل يجتهد في سبيله ليتخذ من مجموعة أخباره رصيداً يستطيع أن يعرف به الحاضر معرفة دقيقة، وأن يتنبأ بالمستقبل تنبؤاً صادقاً، وأن يهدئ(١٠) ما يحتمل نشوبه من منازعات ما استطاع الى ذلك سبيلاً... ولذلك يرتبط استقصاؤه للمعلومات كل الارتباط بشخصيته وثقافته وخبرته بالبلد الذي يمثل بلده فيه. فإذا لم يتوفر له من هذه الأقانيم الثلاثة القدر الوافي، لم يعجز عن بلوغ المعلومات في مظانها الصحيحة فحسب، بل وناء أيضاً بفهم أو تفسير ما يترامى إليه من معلومات. ويوصي «جني» بأن يكون الدبلوماسي متمتعاً بملكة الملاحظة على أقوى ما يمكن أن تكون عليه، ليستطيع أن يدرك «... بالحدس ما هو ذو أهمية لعمله. فإذا توفرت له هذه الملكة الخاصة أو هذه الغريزة الخاصة تفادى الاستغراق في الأشياء التي لا معنى لها، أو في الوقائع التي تصرفه عن غاية عمله... ولا بد أن يمضي عليه وقت في الخدمة قبل أن يصبح قادراً على مثل هذا التمييز... فعليه أن يجتهد في وضع الآراء التي يسمعها والوقائع التي يستقرئها في غربال الحس السليم، وأن يتحلى بفضيلة الحكم الصادق الى حد يمكنه دائماً من استكناه الحقيقة العارية...»(١١).

وهناك مصادر رئيسية خمسة يستقي منها الدبلوماسي معلوماته، وهي:

أولاً: المصادر العلمية.

ثانياً: المصادر الحكومية.

ثالثاً: المصادر الأنبائية.

رابعاً: المصادر العلاقية.

خامساً: المصادر السرية.

ونذكر المصادر العلمية أولاً لأنها دليل الدبلوماسي وهداه لكل مصدر آخر. فمعرفة الدبلوماسي العلمية الموضوعية للبلد الذي يمثل فيه بلده، هي الشرط الأول لفهمه لأحوال البلد، ولتقديره لعلاقة بلده به، ولقدرته على تفسير كل ما يجمع من أخبار حول الأحداث الواقعة، أي لنجاح مهمته فيه. ولذلك يحسن به فور تعيينه أن يطلع على أهم المراجع الأساسية التي تعطيه صورة صادقة عن جغرافية البلد وتاريخه وأحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعطينا «ثاير» في كتاب «الدبلوماسي» صورة خاطفة عن المعارف التي كان يتوقع منذ قرنين أن تتوفر لدى الدبلوماسي حول البلد الذي يعمل فيه، فيقول: «... كان ينتظر من الدبلوماسي، أن يعرف أكثر من مجرد علاقات مضيفه الزوجية. فأحوال الخزينة الملكية، واحتمالات زيادة الواردات والرسوم، وأحوال رجال الصناعة على الرغم من ضعف شأن الصناعة آنذاك، والأوضاع الزراعية، كلها كانت قبل نحو من قرنين، تعتبر من المؤثرات المهمة، في قوة الحاكم الكامنة. وكان ينتظر من الدبلوماسي أيضاً أن يكون على إطلاع على جغرافية المنطقة. وهذه لا تعني الولايات التي تقع تحت حكم المضيف مباشرة فحسب، بل الأجزاء الأخرى من الممتلكات التي يطالب بها أو التي يطمع في الحصول عليها. وهو يدرس أيضاً النظام التشريعي، والعادات الاجتماعية السائدة عند الشعب»(١٢).

والحاجة المتزايدة إلى المعرفة الموضوعية بأحوال البلد الذي يرسل إليه الدبلوماسي تعطي الآن للتدريب الإعدادي للدبلوماسيين أهمية تفوق ما كانت عليه في أي وقت آخر. ويتناول التدريب تعليم اللغات والتثقيف العالي بأحوال مختلف أقاليم العالم. وتنشأ بعض المعاهد التدريبية في الأقاليم نفسها، كمعهد تعليم اللغة العربية في شملان التابع لوزارة الخارجية

البريطانية، ومعهد تعليم اللغة العربية في بيروت، التابع للسلك الخارجي الأميركي. ويشير ابن القراء الى أهمية اللغة في عمل الدبلوماسي، فيقول: «... إذا أرسلت رسولاً إلى الملك، فليكن فصيحاً بلغتك ولغته...»...(١٣) فالمعرفة بلغة البلد الذي يعمل فيه هي في حد ذاتها مصدر من مصادر معلومات الدبلوماسي، والجهل بها يفوت عليه الكثير من المعلومات. ذلك أن حديثه إلى أهل البلد بلغتهم يقربه إلى قلوبهم، ويجعلهم أكثر استئناساً بصحبته، ويدفعهم للإفضاء إليه بما لا يفضون به لمن يحتاجون الى مترجم للتخاطب معه. وتتيح له اللغة أن يتعرف إلى أحوالهم ونزعاتهم في أصولها الأولى، بدل الالتجاء الى المصادر الثانوية المترجمة، فيصبح بذلك أقدر على أن يعبر لحكومته تعبيراً صادقاً عن حقيقة ما يشعرون أو يفكرون به، وعن حقيقة السياسة التي ينتهجونها تجاه بلده. ولا تعتبر اللغة الدبلوماسية الدولية كالفرنسية أو الإنكليزية أو غيرهما بديلاً للغة البلد القومية. لأن معرفة هذه اللغة توسع آفاق اتصالاته، فتعمق ينابيع استطلاعه. ويشير «دي شاموي» في كتابه «مفهوم السفير الكامل» إلى أهمية معرفة لغة البلد بالإضافة إلى اللغة الدبلوماسية الدولية، فيقول: «إذا اقتصر السفير على معرفة اللاتينية، فإنه لا يستطيع أن يتعاطى مع النساء، ولا مع أكثر أهل الحرب والتجارة، فيفقد المزايا التي تؤمنها العلاقات مع أمثال هؤلاء: لإنسان ذكي وبصير يفترض فيه أن يستفيد من كل شيء. فتتحقق له هذه الاستفادة إذا عرف لغة البلد... مطالعة ومحادثة...»(١٤). وتقدير أهمية اللغة والثقافة في التواصل والاستعلام هي التي حملت بعض الدول على أن ترسل بعض مستشرقيها سفراء لها إلى العواصم العربية. ولدينا آخر مثل ذلك في «جون بادو»، الذي يتولى الآن رئاسة دائرة دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا في نيويورك، والذي قضى عدة سنوات رئيساً للجامعة الأميركية في القاهرة. وقد عينيه كندي سفيراً في القاهرة. وكان أعضاء الكونغرس المشايعون للصهيونية يتهمونه بأنه «سفير لعبد الناصر في واشنطن أكثر مما هو سفير لواشنطن لدى عبد الناصر». ولعل «كلبير» وصف أبلغ وصف كيف تعبد المعرفة بلغة البلد وثقافته وتاريخه مهمة السفير الاستعلامية، فبين أن هذه المعرفة تهيئ له «... أن يحدث الأمير وأهم أفراد حاشيته عن الأعمال المجيدة التي قام بها أسلافهم، وأن ينتقل منها الى الحديث عن أعمالهم، فيستهوي أفئدتهم، ويستدرجهم إلى مكاشفته بأعمالهم، فيسرون إليه بمكنونات نفوسهم مغتبطين بإصغائه إليهم مثل اغتباطهم بالإصغاء إليه»(١٥). وقد حملت تقاليد العصر

الأرستقراطية «كلبير» على أن يقصر ملاحظته على الملك وحاشيته، إلا أنها تصح في الواقع على حديث الدبلوماسي مع أي مواطن من مواطني الدولة التي يمثل دولته لديها.

ويعول الدبلوماسي أول ما يعول في عمله على المعلومات التي يتزود بها من المصادر الحكومية في بلده والبلد الذي يمثله فيه. فيقضي قبل سفره الى مركز عمله الجديد «فترة استكناه»، لا يكتفي فيها بتلقي التعليمات الرسمية حول علاقات البلدين، ولكنه يجمع أكثر ما يمكن من معلومات متوفرة في دوائر حكومية حول الوقائع والحقائق التي بنيت عليها هذه التعليمات. فيطالع تقارير وبرقيات زملائه الذين خدموا قبله في نفس المركز. ويتصل بموظفي حكومته المعنيين من قريب أو بعيد بعلاقات البلدين. فيتحول السفير في هذه الفترة إلى تلميذ محاولاً أن يلتهم كل ما يمكن أن يصل إليه من معارف أو معلومات أو تعليمات. ويصف السفير الأميركي «ستنتن جريفيس» كيفية قضائه لهذه الفترة في واشنطن قبل أن يسافر ليتسلم منصبه الجديد في بولونيا، فيقول: «وبينما كنت أنتظر أن يوافق مجلس الشيوخ على تعييني قصدت يوماً إلى وزارة الخارجية لأدرس فيها. فتعلمت أشياء كثيرة لا عن بولونيا فحسب بل عن وزارة الخارجية أيضاً. وتعلمت الكثير لأنني بحثت عن الأشياء التي كان ينبغي لي أن أتعلمها»(١٦). ويذكر نيكلسن ان السفير الفرنسي إلى الباب العالي في اسطنبول كان ملزماً قبل مغادرة فرنسا، بالتشاور مع غرفة التجارة في مرسيليا، والتباحث معها في شؤون التجارة في الشرق، وأخذ توصياتها وتوجيهاته!(١٧). ويسرد «جيمس مكدونالد» أول سفير أميركي الى اسرائيل لائحة المسؤولين الذين عقد اجتماعات استعلامية معهم قبل أن يغادر واشنطن، فذكر أن «هذه العملية التربوية» شملت رئيس الجمهورية، وضابط الاتصال بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، ووزير الخارجية ووكيل وزارة الخارجية، ومدير مصلحة الشرق الأدنى، ورؤساء الأقسام في هذه المصلحة، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة القيادة العليا، ووزراء الجيش، والبحرية والطيران..»(١٨). ويظل الدبلوماسي يعتمد على المعلومات والتعليمات التي ترده من المصادر الحكومية في بلده أثناء قيامه بوظيفته. فهناك الاتصالات التي تجري بين وزارة خارجيته وموظفي البعثة الدبلوماسية

للبلد الذي يعمل فيه. وهناك الاتصالات مع الوفود الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية التي تقصد بلده زائرة أو مفاوضة. فمن واجب وزارة الخارجية إطلاعه بانتظام على ما يدور في هذه الاتصالات. ثم ان زملاءه في العواصم الأخرى قد يطلعون على معلومات تتعلق بسياسة الدولة التي اعتمدته، ويرسلونها لوزارة الخارجية، فيحسن بالوزارة أن ترسل له هذه المعلومات على الفور، وأن تطلب منه إبداء رأيه فيها نفياً أو إثباتاً. وهذا ما يوجب على الإدارة المركزية أن تعمم أهم البرقيات والتقارير التي تردها من ممثليها على سائر بعثاتها في الخارج.

ويستقي الدبلوماسي أولاً معلوماته عن سياسة الدولة التي يعمل فيها تجاه دولته من **مصادر هذه الدولة الحكومية**. ويقتبس هذه المعلومات في المقابلات الرسمية والشخصية التي تجري بينه وبينهم. والمفروض برئيس البعثة ان من حقه أن يتصل بأي مسؤول في وزارة الخارجية من الوزير إلى أصغر موظف فيها، ليطلب منه المعلومات التي يحتاج إليها، أو التي تطلب منه حكومته أن يحصل عليها. وإذا كان لهذه المعلومات أهمية خاصة، جاز له أن يطلبها من رئيس الحكومة أو رئيس الدولة. ولربما كلف من قبل حكومته بأن ينقل الى مسؤولي الدولة التي تعتمده معلومات، أو بأن يتبادل معهم المعلومات حول قضية تهم البلدين. ويحدث هذا أكثر ما يحدث بين الدول الحليفة والصديقة. فتتبادل الدول العربية ما لديها من معلومات عن النشاط الإسرائيلي في العالم، وتتبادل الدول الأطلسية المعلومات عن النشاط الشيوعي، وتتبادل الدول الشيوعية المعلومات عن النشاط الأطلسي.

ويؤدي تعقد الحياة العصرية والتقدم العلمي المتواصل إلى تنوع المعلومات، التي يحتاج إليها الدبلوماسي المعتمد لدى الدول الكبرى، تنوعاً لا حد له. وبينما كانت حياة القصر الملكي، بكل ما فيها من شجون وشؤون هي كل ما يشغل الدبلوماسي في الماضي، فإنه مدعو الآن لأن يشمل بنظره جميع نشاطات الأمة من نشاط رئيس الدولة وزوجته إلى نشاط العلماء الذين ينتجون الصواريخ في وزارات الدفاع، أو في الجامعات. ويصف «جيني» واجب الدبلوماسي بهذا الشأن، فيقول: «ان مهمة الدبلوماسي الرئيسية هي أن يجمع المعلومات

الدقيقة حول البلد الأجنبي وحول موارده، وتجارته، وقادته، وحكامه، وقواته العسكرية... وهي مهمة تطلبت منه في الماضي جهداً مضنياً، واقتضت تنظيماً متقناً. ولكن هناك عوامل تجعلها اليوم أيسر مما كانت عليه في الماضي، وأهم هذه العوامل نشر الإحصاءات والمذكرات والدعايات التي تقوم بها الحكومات، ومنشورات عصبة الأمم، والمجلات والصحف. ولكن يسرها الراهن خادع أكثر مما هو حقيقي. وذلك لأنه لا ينشر كل ما يهم الدبلوماسي أن يعرفه... ولأن المعلومات الرسمية، مهما كانت هامة، فلا بد من موهبة ممتازة لاستخراج الاستنتاجات الصحيحة منها»(١٩).

وأهم ما يساعد الدبلوماسي على أن يظفر بالمعلومات الصحيحة من مسؤولي الدولة التي يعمل فيها أن يشتهر بينهم بالصدق، ويتأكد لديهم انه ينقل المعلومات لحكومته بأمانة، سواء أكانت هذه المعلومات تسر من تنقل إليه أو تسوءه. ويفتضح أمر الممثل الذي يحرف المعلومات عن مواضعها بسرعة بواسطة ممثل الدولة في بلده. ويروى عن أحد سفرائنا انه حرّف المعلومات، التي نقلها إلى الحكومة عن مقابلته مع وزير خارجية الدولة التي تعتمده، فدحض سفير هذه الدولة في بيروت روايته، بأن أسمع رئيس جمهوريتنا تسجيلاً صوتياً كاملاً للمقابلة من أولها الى آخرها... ولذلك تنهال النصائح على الدبلوماسي بأن يكون صادقاً وأميناً. وتصدر هذه النصائح حتى من أولئك الذين يعتقد أنهم تصوروا أو مارسوا الدبلوماسية كفن الكذب والمخادعة. فيقول «تليران»: «ليست الدبلوماسية أبداً فن الخداع والتواطؤ. وإذا كانت للأمانة ضرورتها، فإن هذه الضرورة أشد ما تكون في المعاملات السياسية، لأنها تجعلها أرسخ وأدوم. وكثيراً ما يقع الالتباس بين الاحتراس والخداع. فالأمانة لا تسوغ الخداع، ولكنها تتقبل الاحتراس، ويمتاز الاحتراس بأنه يعزز الثقة»(٢٠). ويورد ابن الفراء عبارة تجمل كل هذا المعنى، فيقول: «إذا كذب السفير بطل التدبير»(٢١). فإذا اشتهر الدبلوماسي بالصدق والأمانة والاحتراس اطلع بصورة رسمية وغير رسمية على معلومات لا يطلع عليها سواه، وإذا عرف بالكذب والتمويه والتحريف، منعت عنه حتى المعلومات التي يحق له الاطلاع عليها، وآثر مسؤولو الدولة المعنية نقل هذه المعلومات بواسطة ممثليهم لدى الدولة الأخرى.

ونقصد بالمصادر الأنبائية وسائل الأنباء كالصحافة والسينما والاذاعة والتلفزيون. ويلقي تنوعها وتكاثرها على الدبلوماسي عبئاً يزداد ثقلاً يوماً بعد يوم. ولكن طريقة الاستفادة منها تختلف كل الاختلاف بين البلد الذي تسود فيه حرية الصحافة والبلد الذي لا يعرف هذه الحرية. فيضطر الدبلوماسي في البلد الأول أن يتتبع أكبر عدد ممكن من وسائل الأنباء، لأنها تتفنن وتتسابق في كشف المعلومات السرية وإذاعتها. ولدينا آخر مثال على ذلك في مقالات النيويورك تيمس التي سبقت الإشارة إليها حول أساليب عمل «الوكالة المركزية للاستخبارات». فقد كشفت فيها الكثير من أسرار أعمال الوكالة. وأما في البلد الثاني، فإن وسائل الأنباء لا تنشر من الأخبار إلا ما تسمح به السلطة أو الرقابة. ولذلك تسهل معرفة الاتجاه السياسي الرسمي من مصدر واحد.

ولكن الدبلوماسي المعاصر لا ينشد من وسائل الأنباء أخبارها السياسية فحسب، بل يتطلع من خلالها الى صورة كاملة لأحوال البلد الذي يعمل فيه. ولذلك يتوجب عليه أن يتتبع وسائل الأنباء العلمية والاقتصادية والاجتماعية تتبعه لوسائل الأنباء السياسية. وتشغل المجلات العلمية أهمية فائقة بسبب توثيق الصلة بين النشاط العلمي والنشاط السياسي الخارجي والتنظيم الدفاعي. ولذلك يوجد في بعض السفارات في بعض العواصم الكبرى وزراء مفوضون للشؤون الذرية، يتخصصون مع الموظفين الفنيين الملحقين بهم في جمع المعلومات المتعلقة بها، ويتفرغون لإجراء الاتصالات مع العلماء المعنيين بها.

ولا يستقي الدبلوماسي من وسائل الأنباء أخبار البلد الذي يمثل بلده فيه فحسب، ولكنه يستقي منها أيضاً معلومات قيمة عن بلاد أخرى. فجرائد الموند والنيويورك تيمس والتيمس هي بأخبارها وريبورتاجاتها مراجع لأخبار جميع بلاد العالم. وصحف بيروت مراجع لأخبار الدول العربية، ولمختلف الاتجاهات السياسية التي تسود فيها. ويستطيع الدبلوماسي العربي أن يجد في وسائل الأنباء الأميركية كنزاً لا يفنى لأخبار إسرائيل والنشاطات الصهيونية في العالم. ولذلك يحسن أن يقوم في البعثة الدبلوماسية قسم خاص يتفرغ لتتبع وسائل الأنباء، ووضع تقرير يومي عنها يطلع عليه جميع أعضاء البعثة،

ويرسل إلى الحكومة مع تعليقاتهم عليه.

وتثير وسائل الأنباء سؤالاً هاماً يتعلق بالتسابق بين مصادر المعلومات الحكومية ومصادرها الأنبائية. فمن يسبق الى إطلاع الدبلوماسي على ما يحتاج إليه من معلومات عن سياسة حكومته، وسائل حكومته الاعلامية الرسمية أو وسائل الأنباء الصحافية وغيرها؟ إن أجهزة الاتصال الحديثة المتوفرة لوزارات خارجية الدول الكبرى تؤمن لها أن تسبق البرقيات الصحافية. فالسفير الأميركي في ليبيريا مثلاً يمكنه أن يعرف كل ما دار في مقابلة بين وزير خارجيته والسفير الليبيري في واشنطن بعد دقائق من انتهاء المقابلة. ولكن وزير خارجية ليبيريا قد يطلع على بعض ما دار في المقابلة في نشرة وكالة الصحافة المتحدة، قبل أن تبلغه برقية سفيره عنها. وكثيراً ما يحدث لممثلي الدول الصغيرة في واشنطن، أن يستقصوا من وزارة الخارجية الأميركية أخبار آخر الأحداث في بلادهم، قبل أن تبلغهم هذه الأخبار من المصادر الحكومية في بلادهم، وأياً كانت سرعة المعلومات الأنبائية، وأياً كانت كثرتها أو قلتها، فإن أهميتها رهينة بقدرة الدبلوماسي على تقييمها، وبأهليته لإعطاء حكومته رأيه فيها. وأما الدبلوماسي الذي يطلق المعلومات الأنبائية جزافاً، أو يستغني بها عن المعلومات التي يتوجب عليه الحصول عليها من مصادر أخرى، فالأولى به أن لا يكون دبلوماسياً.

والمصادر الأخرى التي يستطيع الدبلوماسي أن يستزيد منها المعلومات بالإضافة الى المصادر العلمية والحكومية والأنبائية هي المصادر العلاقية والسرية. والمصادر العلاقية لا حد لها، وأما المصادر السرية، فإنها محدودة بتنظيمات دولته الجهازية وإمكاناتها المالية. ونقصد بالمصادر العلاقية، الشخصيات والهيئات الرسمية وغير الرسمية والبعثات الدبلوماسية، التي يستطيع الدبلوماسي أن يقيم معها علاقات شخصية، فتزوده بمعلومات مفيدة سرية وغير سرية طوعاً واختياراً. وهذا المجال متروك في البلاد، التي لا تقيد فيها حرية الدبلوماسي، لفعاليته الشخصية وقدرته على توثيق عرى الصداقة مع أكبر عدد ممكن من أهل الحل والعقد، أو من ذوي الشأن The Establishement. ويتراوح هذا النشاط بين عشيقة الملك أو الرئيس وراهب الكنيسة الذي يصلي فيها. ويوصي كالبير بالاعتماد «... على

أفراد الحاشية من العابثين أو المتذمرين، الذين قد يفشون دون أن يدروا بعض أسرار الدولة الهامة... ويوصي... الدبلوماسيين العاملين في البلاد ذات الأنظمة البرلمانية، كبولندا وإنكلترا مثلاً، بتعهد أعضاء «الدايت» أو البرلمان، كمصادر طيبة للأنباء. وقد اقترح لهذه الغاية، أن يعنى بدعوة أعضاء البرلمان، الى أسخى المآدب الشهية، وتقديم أطايب الخمور إليهم»(٢٢).

ويستطيع الدبلوماسي الذي يتمتع بمكانة سياسية أو علمية مرموقة أن ينشئ من الصداقات أكثر مما ينشيء الدبلوماسي المغمور. فتعزز هذه الصداقات مصادر أخباره. ولدينا أمثلة على ذلك في اختيار الثورة الأميركية للعالم «بنجامين فرنكلين» ليكون أول ممثل لها في باريس، واختيار فرنسا «لجاك مارتين» ليكون سفيرها في الفاتيكان، واختيار كندي «لجلبرت» ليكون سفيره في الهند. وإذا كانت الدول الكبيرة تعمد لمثل هذا الاختيار من حين لآخر، فإن الدول الصغيرة أحوج إليه منها. ولذلك يحسن بها أن تعبئ بعض شخصياتها العلمية والسياسية لتمثيلها في الخارج، فتكون المزية الاستعلامية إحدى مزايا هذا التمثيل اللامع.

وأما المصادر السرية، فإنها متعددة الأنواع والدرجات. فهناك الأشخاص والهيئات والأحزاب التي ترتبط دينياً أو عقائدياً أو جنسياً بالدبلوماسي أو ببلده، فتزوده بأنباء لا حد لها. وأهم مثل على ذلك العلماء الغربيون الشيوعيون، الذين زودوا الدبلوماسيين الشيوعيين بأسرار البحث الذري في الدول الغربية، والعلماء الغربيون الصهيونيون الذين يزودون الآن إسرائيل بمثل هذه الأسرار. وقد يكون من هؤلاء موظفون في مختلف دوائر الحكومة التي يعمل فيها الدبلوماسي. وقد اضطر الرئيس ترومان بالرغم من كل صداقته لإسرائيل، لأن يبعد عن البيت الأبيض معاونه «دافيد نيلز»، بعد أن تبين له أنه ينقل كل ما يرد البيت الأبيض من تقارير عن الدول العربية الى السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

وهناك المخبرون السريون الذين تشترى منهم الأنباء مقابل هدايا أو مكافآت أو رواتب سرية تدفعها لهم البعثة الدبلوماسية، أو أجهزة الجاسوسية التي تعمل بالتعاون معها. وأحدث ما بلغته أصول التعاون مع هؤلاء ما نشرته النيويورك تايمز حول علاقة «الوكالة المركزية للاستخبارات» مع رؤساء الدول والحكومات وقواد الجيوش والوزراء في بعض

البلاد، وصفقاتها المالية معهم مقابل الخدمات الاعلامية وغير الاعلامية التي يؤدونها. وجاء في المقالة التي نشرت في عدد ٢٩ نيسان ١٩٦٦، ان الرئيس كيندي وضع موظفي وكالة الاستخبارات ونشاطاتهم تحت إشراف رئيس البعثة الدبلوماسية.

وينتقل بنا مثل هذا الحديث من الاستعلامات الدبلوماسية إلى الاستعلامات الجاسوسية. ولذلك نؤثر الاكتفاء بالإشارة الى ان الاستعلامات الجاسوسية مهما بلغت من التفنن والدقة، فإنها لا تغني عن الاستعلامات الدبلوماسية. وقد دفع الرئيس كينيدي ثمن هذه الحقيقة بعد أن ورطته وكالة الاستخبارات في الهجوم الفاشل على كوبا في السنة الأولى من رئاسته. ويذكر معاونه «سورنسن» انه ظل يلوم نفسه بعد ذلك لاعتماده على معلومات خبراء وكالة الاستخبارات، ويصرخ من حين لآخر عالياً: «كيف أجزت لنفسي أن أبتعد مثل هذا الابتعاد عن قواعد عملي؟ فقد عرفت في حياتي كلها أن أتفادى التعويل على الخبراء وحدهم. فكيف بلغ بي الغباء حداً يحملني على أن أسمح لهم بالإقدام على ما أقدموا عليه؟»(٢٣). وذهب به غضبه على الوكالة الى التصريح بأنه سيقطعها إربا إربا (٢٤). ويؤكد لنا مثل كيندي هذا وغيره من الأمثلة التاريخية المشابهة، **على أن تجميع الأخبار من جميع المصادر المبذولة لا يغني الدبلوماسي المسؤول عن تمحيصها وغربلتها والحكم عليها بعقل بصير، وتقديم هذا الحكم للمسؤولين في حكومته.** ولا بد من قبس من نور لهداية الدبلوماسي في طريقه من التجميع الى التمحيص، ومن التحليل الى التركيب، ومن الجزئيات الى الكليات. ولربما كان هذا القبس التركيبي، «... قبس الحدس، أو الذكاء، أو قبس العبقرية في بعض الأحيان»(٢٥). ولعل هذا يفسر لنا معنى العلاقة التي نراها في اللغة العربية بين السفارة والرسالة، ويبين لنا العلة في فضل الرسالة على النبوة. لأن الرسول يتصدى «... لتبليغ الرسالة، وتحمل ثقل الأمانة... ومن أخص المنازل عند الملوك والطفها، وأقرب الأسباب منها وأوصلها، منزلة المترسل بينها وبين أضدادها»(٢٦). فهل يستطيع مثل هذا الترسل على وجهه المشرق إلا الذين يتوهج في نفوسهم قبس العبقرية؟

هوامش

(١) ابو علي الحسين بن محمد المعروف بابن الفراء، كتاب رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة، تحقيق صلاح المنجد، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٧، ص: ٧ .

(٢) Pietro quaroni, Le Diplomate, La Diplonatie Contemporaine, Le Seminaire International pour Diplomatie de Klesshein, Verlag Styria, Graz, Wien, Koln 1959, P. 92

(٣) Pradier-Foderé, Cours de droit diplomatique, 1900, Paris, t.I.,P.2

(٤) Raoul Genet, Traité de Diplomatie et de Droit Diplomatique, A. Pedone Paris, 1931,t.1,P.8-14

(٥) شارل ثاير، الدبلوماسي، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠، ص: ١٠ .

(٦) New York Times, April 26, 27, 28, 29, 1966

وهي مترجمة في جريدة الاوريان البيروتية الفرنسية اللغة ابتداء من عدد ٢٩ نيسان،١٩٦٦

(٧) Harold Nicolson, Diplomacy, Oxford University Press, London, 1952, P. 43-44

(٨) ابن الفراء، م. س. ذ، ص: ٢٦ .

(٩) Ch. Dupuis, Les relations internationales, Cours de la Haye, 1924, P.319-320

(١٠) م. س. ذ، ص: ٩١ La Diplomatie Contemporaine

(١١) م. س. ذ، ص: ١٠٨-١٠٩ Genet

(١٢) ناير، م. س. ذ، ص: ٢٤٠

(١٣) ابن الفراء، م. س. ذ، ص: ٢٧ .

(١٤) De Chamoy, L'idee du Parfait Ambassadeur, P.23

(١٥) Callieres, De la maniere de negocier avec les souverains, Paris, 1716, P.270

(١٦) Stanton Griffis, Lying in State, Doubleday, New Yord, 1952, P.151

(١٧) - Harold Nicolson, The Evolution of Diplomatic Method-Constable and Coltd, London, 1954, P.59

(١٨) James G. Mc Donald My Mission in Israel. First United States Ambassador to Israel, Simon and Schuster, New York, 1951, P.10

(١٩) Genet, م.س.ذ، ص:١٢٥.

(٢٠) Genet , م.س.ذ، ص: ١٠٥

(٢١) ابن الفراء، م.س.ذ، ص: ٢٥

(٢٢) ثاير، م.س.ذ، ص: ٢٤١-٤٢

(٢٣) Theodore C. Sorensen, Kennedy, Harper, New York, 1965, P. 309

(٢٤) نيويورك تيمس، ٢٩ نيسان، ١٩٦٦

(٢٥) La Diplomatie Contemporaine م.س.ذ، ص: ٨٧

(٢٦) ابن الفراء، م.س.ذ، ص: ٦